



## أثر أقوال العرب في التوجيهات الإعرابية

د. خميس محمد رمضان عامر - هيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا

### المقدمة:

حدّد اللغويون الإطار الزمني والمكاني للفصاحة ، فالزمانى إلى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريباً فى المدن والحوضر ، وجعلوا ختامه بشعر ابن هرمة (ت:176هـ) ، فهو آخر من يحتجّ بشعره بالنسبة للحضر ، وبشار بن برد (ت: 167 هـ) أول من لا يحتجّ بشعره من شعراء الحضر ، ومنتصف القرن الرابع الهجرى فى البوادي هو آخر الاحتجاج بلغتهم<sup>(1)</sup> . ويقصد بالمكاني الأماكن التي حددها اللغويون وأخذوا شواهدهم اللغوية عنها ، ويسميها اللغويون عالية السافلة ، وسافلة العالية ، ويراد بها ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل تميم وأسد، وبعض قبائل قيس<sup>(2)</sup> . فلم يأخذ علماء اللغة عن قبيلة لخم ، ولا عن جُذام لمجاورتهم أهل مصر ، والقط ، ولا عن قضاة ، وغسان ، وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، ولا عن بكر ، ولا عن عبد القيس لمخالطتهم للهند ، والقط ، والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند ، والحبشة ، وهكذا كانت حجتهم ، فاختلاط هذه القبائل ، وغيرها من القبائل بالأعاجم أنشأ اللحن في ألسنتهم<sup>(3)</sup> ، قال ابن جني: " علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة ، وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط " <sup>(4)</sup> .

ورحل عيسى بن عمر النقي (ت 150هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) ، والخليل بن أحمد(ت:170هـ) ، وعلى بن حمزة الكسائي (ت:189هـ) ، والنضر بن شميل(ت203هـ) ، وأبو عمرو الشيباني ( ت : 210هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت211هـ) ، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ) وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت223هـ) وغير هؤلاء<sup>(5)</sup> ، خرجوا قاصدين البوادي فبدلوا جهدهم في حفظ اللغة وجمعها من أفواه العرب الفصحاء ، وكان لهم منهج في رفض اللغة أو قبولها ، وضحه فيما بعد أحمد بن فارس (ت395هـ) ، وهو أن اللغة " تؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويُتقى المظنون " <sup>(6)</sup> .

ومن هنا كانت الأقوال مصدرا من مصادر الشواهد النحوية حيث يُحتج منها بما ثبت عن الفصحاء من العرب الموثوق بلغتهم ، وقد اعتاد علماء العربية على أن يستشهدوا بالنثر العربي الفصيح<sup>(7)</sup>، وتحفظ كتب النحو بطائفة من أقوال العرب ، وترد في كتبهم على نحو : " قالوا، أو تقول العرب، أو: ومثل هذا قولهم، وحكى عن العرب، أو عن بعض العرب " ، وبعض الأقوال أصبحت لكثرة تكرارها أمثالا، وأجرت مجراها ، ومنها ما أصبح نماذج لعبارات صاغها النحويون ليمثلوا أو يقرروا قواعدهم النحوية ، فاستشهدوا بأقوال ، وأساليب مشهورة في مؤلفاتهم تناقلوها لدعم ما يتقرر لديهم من قواعد، أو تأييد ما يختارونه من أوجه الإعراب ، أو في نقض حجج الخصم، وقد يوردون بعض الأقوال ويعدون شاذة، أو من نادر الكلام الذي لا يقاس عليه<sup>(8)</sup>، ووجب هنا التنبيه على أن القول أعم من المثل ، ويمتاز المثل عن القول بأن فيه إيجاز في اللفظ ودقة في المعنى وحسنا في البلاغة<sup>(9)</sup>.

### خطوة البحث :

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة مطالب : المطلب الأول : من أقوال العرب المتفق على صحتها في الاحتجاج عند النحاة، والمطلب الثاني : من أقوال العرب المختلف في مواضع الاحتجاج وكيفيةها عند النحاة ، والمطلب الثالث من أقوال العرب المحكوم عليها بالشذوذ في كتب أغلب النحاة ، ثم الخاتمة وفيما يلي بعض من المسائل النحوية ، وما ورد فيها من أقوال العرب التي جاء ذكرها في كتب النحاة :

### المطلب الأول – من أقوال العرب المتفق على صحة الاحتجاج بها عند النحاة :

**1-مجيء (أن) بمعنى : (لعل) :** وشاهده من كلام العرب ما حكي الخليل عن العرب : (انتِ السوقَ أنكِ تشترين لنا)<sup>(10)</sup> ، وما حكاه الكسائي عن العرب قولهم : (ما أدري أنه صاحبها)<sup>(11)</sup>، وكذلك ما حكاه الفراء (ت:207هـ) عن العرب (أنها تركته لفاقته)<sup>(12)</sup>، ومحل الشاهد في الأقوال السابقة هو مجيء أن (أن) بمعنى لعل<sup>(13)</sup>. وقد اختلف القراء العشرة في قوله – تعالى - : ( وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لِأَيُّمُنُونَ )<sup>(14)</sup>

قرأ ابن كثير (ت:120هـ)، وأبو عمرو (ت:154هـ)، ويعقوب (ت:205هـ)، وخلف (ت:229هـ)، وعاصم (ت:127هـ) من بعض طُرُق رواية شُعْبَةَ (ت:193هـ): (إنَّهَا)، بكسر الهمزة. وقرأ نافع (ت:170هـ)، وابن عامر (ت:118هـ)، والكسائي،



وحمزة(ت:156هـ)، وأبو جعفر(ت:130هـ) وعاصم من رواية حفص(ت:180هـ) ومن بعض طُرُق رواية شُعْبَةَ (أَنَّهَا)، بفتح الهمزة(15)،

وقد ذهب الخليل إلى جواز ذلك حين سألته سيبويه عن (أَنَّهَا) في قراءة الفتح فأجابته بأنها بمعنى: (لعل) مستدلاً بالقول السابق الذي نقله عنه القيسي موافقاً لرأيه(16)، وقد رجح الزجاج ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه(ت:180هـ) ، وحكى إجماع البصريين على جوازه(17)، وتبعهم ابن السراج(ت:316هـ)(18)، وابن يعيش حيث ذكر أن للعرب في (لعل) لغات كثيرة فيقولون : ( لعل، وعل، وعن، ولعن، ولأن، وأن، ولم يأت في القرآن إلا (لعل )، و(أَنَّ) بمعنى (لعل) في (وما يشعركم أنها)(19).

وكذلك أجاز مجيئها بمعنى (لعل) ابن هشام(ت:761هـ)(20)، والسيوطي (ت:911هـ)(21)، وذكر الفراء أن مجيء(أَنَّ) بمعنى لعل جيد، وروى عن العرب قولهم في (لعل): ما أدري أنك صاحبها، أو ما أدري لو أنك صاحبها(22).

بينما يرى الكسائي والفراء(23)، وابن جني أن (أَنَّ) في الآية جاءت على بابها، و(لا) زائدة(24) وضعف أبو علي الفارسي(ت:377هـ) القول بأن (أَنَّ) المفتوحة قد تأتي بمعنى (لعل) وبالتالي عنده لا تحمل الآية على الشاهد المسموع من كلام العرب(25)، وكذلك رد أبو حيان(ت:745هـ) أن تكون (أَنَّ) بمعنى لعل(26)، وفضل أبو حيان أن تكون (أَنَّ) على بابها مع ما رواه من جواز مجيئها بمعنى (لعل) فحمل الآية على ظاهرها عنده أولى من التأويل(27).

## 2- وضع (إلا) في غير موضعها : ومنه قول العرب(ليس الطيب إلا المسك)(28).

وقد عرفت المسألة المتعلقة بهذا القول المأثور عن العرب ب(المسكية) نسبة إلى كلمة (المسك) الواردة في القول(29)، ورويت(إلا المسك) بالرفع، أو النصب ففي الرفع يرى المبرد إهمال عمل(ليس) والتقدير عنده: (ليس إلا الطيب المسك)(30)، وهي لغة بني تميم غير أن سيبويه يرى أنه لم يثبت التقديم والتأخير في مثل هذا الكلام عند هم، لذلك رأى أن الرفع فيما بعد إلا على تقدير أن (ليس) بمعنى(ما) وأما نصب (المسك) على أنه خبر ليس فهي لغة أهل الحجاز(31) ويجب التنبيه على أن أغلب النحاة ذكروا القول: (ليس الطيب إلا المسك) في باب إعمال ليس وإهمالها(32)، إلا القيسي فقد ذكره في باب أن (إلا) قد تأتي في غير موضعها والقول يصلح للاحتجاج لورود ما ذهب إليه في كتاب الله ومنه قوله - تعالى - : ( إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ) (33) وكلام العرب(34)، و في تخريج (إلا) وما بعدها في القول أربعة أقوال هي:

أ- أن في ليس ضمير الشأن، و(إلا) جاءت في غير موضعها وجاز ذلك كما جاءت في قوله - تعالى- : ( **إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ** )<sup>(35)</sup>، التقدير: إن نحن إلا نظن ظنا، فلما حذف المبتدا (نحن) صار الكلام: إن إلا نظن ظنا، فوليت (إلا) (أن) ولا بد أن يفصل بينهما بفاصل فقدم (نظن)، وأخر (إلا) فصار نظن إلا ظنا<sup>(36)</sup> ، ومنه قول الشاعر<sup>(37)</sup>:

**حَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَاهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتَرَارًا**

الشاهد: أن (اغترارا) مفعول مطلق جاء بعد (إلا) وهو مؤكد للفعل قبله<sup>(38)</sup>، ومما يذكر في هذا أن القيسي قدره : ليس إلا الطيب المسك<sup>(39)</sup>.

ب- أن الطيب اسم ليس وخبرها محذوف، والمسك بدل من اسمها والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلا المسك<sup>(40)</sup>.

ج- أن الطيب اسمها (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف جنس والتقدير: ليس طيب غير المسك طيبا<sup>(41)</sup>.

د- أن يكون (الطيب) اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير ليس الطيب إلا المسك أفخره<sup>(42)</sup>.

3- **الاتساع في الظروف : ومنه قول العرب :** ( نهارك صائم وليلك قائم )<sup>(43)</sup> حيث أسند الصوم إلى النهار، كما أسند القيام إلى الليل، وأصل الكلام فلان صائم في النهار وقائم في الليل، ولكنهم أسندوا الحدث إلى الزمان من حيث وقوعه فيه ويفيد هذا التجوز المبالغة في تمام الصيام وكمال القيام<sup>(44)</sup>.

والإسناد بناء الجملة أو ضم الكلمة إلى الكلمة ليتألف من ذلك كلام مفيد، وهذا الإسناد لا يأتي على أسلوب الحقيقة دائما، وقد ينحو المتكلمون إلى إسناد الأحداث والأفعال لغير فاعليها الحقيقيين، وذلك حينما يتوسعون ويتجوزون بإجراء الإسناد على غير الطريقة المألوفة<sup>(45)</sup>، ومن ذلك الشاهد السابق من كلام العرب حيث استشهد به سيبويه<sup>(46)</sup>، والمبرد حيث قال: ((هذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به))<sup>(47)</sup>، وابن السراج<sup>(48)</sup>، وأبو حيان<sup>(49)</sup>، والزمخشري (ت: 538هـ)<sup>(50)</sup>.

وعد القيسي ما جاء في قوله- تعالى- : ( **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذُ تَأْمُرُونَ نَأْيًا** )<sup>(51)</sup>، أنه من باب الاتساع، حيث قال: " أضيف المكر إلى الليل والنهار على الاتساع ، لأن المعنى معروف لا يشكلك " <sup>(52)</sup>.



## المطلب الثاني - من أقوال العرب المختلف في مواضع الاحتجاج بها ، وكيفيةها عند النحاة :

1- (أم) المنقطعة : ومنها قول العرب: (إنها إبلٌ أم شاء يا قوم)<sup>(53)</sup> حيث عطف (أم) مفرداً وهو قليل، ولا تكون للإضراب إلا شذوذاً<sup>(54)</sup> ، وتأتي (أم) المنقطعة بعد الخبر، وتأتي أيضاً بعد الاستفهام ؛ نحو قولك: (أعمرُّو عندك أم عندك زيدٌ؟)<sup>(55)</sup> وإذا توسّطت بين جملتين فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متّصلة<sup>(56)</sup> .

وأم المنقطعة (المنفصلة) هي التي تكون منقطعة عما قبلها خبراً كان أو استفهاماً ومعناها (الإضراب) بمعنى (بل) ويبقى الإضراب ملازماً لها وكثيراً ما تقتضي معه الاستفهام وسميت (منقطعة)؛ لأن الجملة منقطعة عما قبلها ومستقلة عنه وهي في هذا المعنى بمنزلة (بل) الابتدائية لا تدخل إلا على جملة<sup>(57)</sup>، و لا يكون الكلام معها على معنى أيهما أو أيهم (( و معنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب ثم تارة تكون له مجرداً، و تارة تضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً)<sup>(58)</sup> .

واختلف النحويون في إفادة (أم) المنقطعة العطف، فذهب ابن جني، والمغاربة إلى أنها ليست للعطف البتة<sup>(59)</sup>، وذهب ابن مالك إلى أنها تعطف في المفرد قليلاً كقول العرب: إنَّها لإبل أم شاء<sup>(60)</sup> .

ولقد ذهب القيسي إلى أن (أم) المنقطعة لا تكون في كلام الله - عزوجل- ، حيث قال : ((وهذا القول بعيد لأنه لا يصح في أكثر كلام العرب إلا على حدوث شك دخل المتكلم، وذلك لا يليق بالقرآن))<sup>(61)</sup>، وتبعه في ذلك السهيلي<sup>(62)</sup> .

والحقيقة أن هذا الرأي لا يسلم به فقد ذكر سيبويه آيات من كتاب الله مثلاً على ( أم) المنقطعة وفرّق بينها وبين المتصلة، ومنها قوله- تعالى - : ( تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَأُرِيَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مَنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ) <sup>(63)</sup>، فجاء هذا الكلام على كلام العرب ليُعرّفوا ضلالتهم، وقد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة أحبُّ إليك أم الشقاء؟ وقد علم أنّ السعادة أحبُّ إليه من الشقاء، وأن المسؤول سيقول: السعادة ، ولكنه أراد أن يُبصّر صاحبه وأن يُعلمه<sup>(64)</sup> .

ونفي وقوع أم المنقطعة في كتاب الله من باب تنزيه كتاب الله عن معنى الخطأ أو الإضراب المتضمن في أم المنقطعة، ولكن ما أورده سيبويه من شواهد على وقوعها في كتاب الله لأنها جاءت على سبيل الحكاية كافية أن تدل على أن الأصوب هو وقوعها في كتاب الله، وبالتالي فإن الأصوب هو حمله على ورود معنى المنقطعة في القرآن.



2- رابط جملة الخبر بالمبتدأ: ومنه قول العرب: ( البُرِّ قَفِيزَانِ بِدِرْهِمٍ ) التقدير: منوان منه بدرهم<sup>(65)</sup>. و(السمن منوان بدرهم) التقدير: قفيزان منه بدرهم<sup>(66)</sup>. فالسمن مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ ومنوان مُبْتَدَأٌ ثَانٍ وبدرهم خَبْرُهُ والمبتدأ الثَّانِي وَخَبْرُهُ خَبْرُ المُبْتَدَأِ الأَوَّلِ والمسوغ للابتداء بمنوان أنه مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ مَقْدَرَةٍ أَي منوان مِنْهُ<sup>(67)</sup>، (ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ؛ ... وإنما حذف منه تخفيفاً للعلم به)<sup>(68)</sup> قال العكبري: (وإنما وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الجُمْلَةِ ضمير المُبْتَدَأِ لِأَنَّ الخَبْرَ فِيهِمَا عَلَى التَّحْقِيقِ هُوَ المْتَبَدَأُ الأَخِيرُ وَالأَوَّلُ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُ وَالضمير يربط الجُمْلَةَ بالأوَّلِ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ وَإِنَّمَا يسوغ حذف هَذَا الضمير فِي مَوْضِعٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُرَادٌ مِنْ غَيْرِ لَيْسَ كَقَوْلِهِمُ السَّمْنُ منوان بدرهم وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ)<sup>(69)</sup> أَي إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ولهذه العلة جازَ حذف الخَبْرِ ثَارَةً والمبتدأ أُخْرَى وَحذف الجُمْلَةَ بأسرها)<sup>(70)</sup>. وقد أجاز جمهور النحاة حذف الضمير الرابط بشرطين<sup>(71)</sup>:

أ- أن يجر بحرف

ب- أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل وذلك في مثل: الخبز أكلت، فلا يحذف الضمير الرابط؛ لأنه يكون مستحقاً أن ينصب بالفعل الذي بعده ويلتبس المعنى المقصود فلا يعرف أهو: أكلت الرغيف، أو أكلت من الرغيف، وهذان الشرطان يتوافران في القول الذي استشهد به.

والخبر إما أن يكون مفرداً، أو جملة، أو شبه جملة، وإذا كان جملة فلا بد أن تحتوي جملة الخبر على رابط، ويكون ضميراً، أو اسم إشارة، يعود على المبتدأ، ويربطها به، وقد يكون هذا الرابط محذوفاً<sup>(72)</sup>، والرابط قد يكون<sup>(73)</sup>:

أ- الضمير: ويكون ظاهراً، وقد يكون مقدرًا ومنه قوله تعالى: (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ \* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) <sup>(74)</sup> والتقدير: هي مأواه.

ب- اسم الإشارة: ومنه قوله تعالى: (وَلِيَّاسُ النَّفْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ)<sup>(75)</sup>

ج- ويكون كذلك بإعادة المبتدأ بلفظه ومعناه بقصد التفضيم، أو التهويل، أو التحقير، والتفضيم قوله- تعالى-: (أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)<sup>(76)</sup>.

ولما كان الأصل في الرابط أن يكون بالضمير، فقد كثر دورانه في لغة العرب رابطاً للجملة بما قبلها، ورابطاً للاسم بما قبله، والضمير لكونه الأصل في الربط فقد جاء الربط به مذكور ومحذوفاً<sup>(77)</sup>.

والأصل في الجملة أن تكون كلاماً مستقلاً، فإن جُعِلت جزءاً من كلام سابق فلا بد من رابط يربطها به، وهذا الرابط هو الضمير؛ إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض فبدونه



يصبح الأسلوب مبتوراً غير مستوف، ولا تُحصَلُ منه فائدة، وإن لم يكن ظاهراً كان مقدرًا، وذكر الفراء أن الضمير قد يحذف قياساً<sup>(78)</sup>.  
وقد اختلف النحاة حول الرابط المحذوف في الآية قوله تعالى: (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)<sup>(79)</sup>.

فالأخفش<sup>(80)</sup>، والنحاس (ت: 338هـ)<sup>(81)</sup>، ومكي، والزمخشري (ت: 538هـ)<sup>(82)</sup>، والرازي (ت: 606هـ)<sup>(83)</sup>، وأبو السعود (ت: 1574م) يرون أن الرابط المحذوف تقديره (منه) أي أن (ذلك منه) فالضمير يعود على الصابر، و(ذلك) مبتدأ وقوله عز وجل - (لمن عزم الأمور) خير<sup>(84)</sup>، قال مكي: ((وَلَمَنْ صَبَرَ مَبْتَدَأٌ، وَالْخَيْرُ: " إِنْ ذَلِكَ لَمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ... محذوف فيه ضمير يعود على المبتدأ والتقدير: إِنْ ذَلِكَ مِنْهُ لَمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ))<sup>(85)</sup>.

في حين رأى أبو حيان<sup>(86)</sup>، والسمين الحلبي (ت: 756هـ)<sup>(87)</sup>، والألوسي (ت: 1270هـ) أن الرابط هو (ذلك)؛ لأن فيه إشارة للمبتدأ، وبالتالي لا يحتاج إلى تقدير محذوف<sup>(88)</sup>.

وهذا الرأي يحتاج إلى مزيد من التدقيق، من جهة أن ضمير الإشارة في (ذلك) عائد إلى صلة (من) (صبر و غفر)، ولا يعود إلى (من)، وبالتالي لم يكن رابطاً للخبر بالمبتدأ، وقوله - تعالى- : ( وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ )<sup>(89)</sup>، في الآية لفظ الإشارة (ذلك)، فلو كانت الإشارة إلى غير الصبر والتقوى لقل (إنكم).

وذهب الفراء<sup>(90)</sup>، والعكبري إلى أن جملة (لمن عزم الأمور) جملة جواب الشرط حذفت منها الفاء<sup>(91)</sup>، وما يضعف هذا الرأي أن الفاء يجوز حذفها في الشعر دون غيره، قال سيبويه: (لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر)<sup>(92)</sup>، وجملة ( إن ذلك لمن عزم الأمور) ليست مسببة عن جملة الشرط لأن السببية لا تتحقق فالصبر، والغفران ليسا سببا لعزم الأمور<sup>(93)</sup>، وصحة الابتداء بها ينفي كونها جملة جواب الشرط؛ لأن جملة جواب الشرط لا يحسن الابتداء بها<sup>(94)</sup>، ومن هنا كان القول صالحاً للاحتجاج بأن الرابط في الآية محذوف.

### المطلب الثالث - من أقوال العرب المحكوم عليها بالشذوذ في كتب أغلب النحاة :

1- الجر على الجوار: ويذكر فيه قول العرب: (جُحِرُ ضَبَّ خَرِبُ)<sup>(95)</sup>، ومنه قول العرب: (ماءٌ شَنُّ بَارِدٍ)<sup>(96)</sup>. عد الخليل هذا الاستعمال من باب الجر على الجوار وأجازه واشترط توافق المجرورين في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع<sup>(97)</sup>، ولم يشترط سيبويه في المجاورة شروط معينة إلا أنه رأى أن



العامل هو قرب المجاورة وأنها لغة عن بعض العرب؛ إلا أن الوجه في (خرب) الرفع، وهو كلام أكثر العرب، وعلى ذلك يكون وجه الرفع هو الفصيح<sup>(98)</sup> وذكر سيبويه أن هذا القول مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنَّ الخربُ نعتُ الجحر والجحر رفع ولكنَّ بعضَ العرب يجرُّه وليس بنعتٍ للضب، ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضب فجرَّوه لأنَّه نكرة كالنصب، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ الضب، فصار هو والضب بمنزلة اسم واحد ومثله: هذا حبُّ رمان. فجاز: هذا حُبُّ رمان، فأضفت الرمان، ولا يقال لك الرمان إنما لك الحب<sup>(99)</sup>، قال سيبويه: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ الخربَ نعتُ الجحر والجحرُ رفعٌ. ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعتٍ للضب، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضب فجرَّوه"<sup>(100)</sup>.

واعترض ابن جني على ذلك وردَّ ما قاله النحاة بأنه وهم وغلط، ووجهه بأنه على حذف المضاف، وأنه ليس غلطاً ولا وهماً بدليل أن هناك أمثلة كثيرة في القرآن العظيم والشعر حملت عليه، والأصل في تقديره: هذا جحر ضبٍ خربٍ جُحْرُه، فيكون (خرب) وصفاً لـ(ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، فحذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجر وصفاً على ضب وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف.

وكثيراً ما ورد هذا القول في توجيه قوله - تعالى-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (101)، فقد قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب (أرجلكم) بفتح (اللام) عطفاً على أيديكم وجملة (امسحوا) معترضة بين المتعاطفين، وقرأ الحسن (أرجلكم) بالرفع على الابتداء والخبر محذوف، وقرأ (أرجلكم) بكسر (اللام) ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وحمزة بن حبيب الزيات ورواه شعبة عن عاصم<sup>(102)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى توجيه قراءة الرفع على أنه مبتدأ، وقراءة الجر هي بالخفض على الجوار<sup>(103)</sup> ووقع الخلاف بين النحاة في قراءة الجر، فاختر الفراء الجر بالاتباع في اللفظ وإن اختلف المعنى، وهذا هو الخفض على الجوار، وهو أن تتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله، واستحسنه على الرفع مبيناً أنه وجه عربي فصيح وساق شواهد من كلام العرب تؤيد ما ذهب إليه<sup>(104)</sup>، وتبعه في ذلك



العكبري(ت:616هـ) حيث رأى أن قوله تعالى: (حور عين) معطوفة على(بأكواب وأباريق)(105).

وذهب الكوفيون إلى أن الجر على الجوار جائز، وقاسوا عليه الجزم في جواب الشرط إلا أن الفراء قصره على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه (106).  
وأثبتته ابن يعيش(ت:643هـ) مستشهداً بقول العرب: ( ماءٌ شَنٌّ باردٍ) (فـ)بارد) نعت لـ(ماء)، وكان حكمه الرفع، ولكن خفض للجوار يقول ابن يعيش: ((ومما يدلّ على رعايتهم جانب القرب والمجاورة؛ أنهم قالوا: ... " ماءٌ شَنٌّ باردٍ"، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه)) (107).

ونظراً لذلك ذهب العكبري إلى التصريح بجواز الجر على الجوار وأنه من أساليب العربية التي لامجال لإنكارها، وخاصة مع استفاضة الأدلة وشرحها بشكل مستفيض من علماء اللغة حين قال: (( الجر على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرة فقد جاء في القرآن والشعر)) (108)،

وعد ابن أجروم(ت: 723هـ) أسباب الخفض أربعة هي الجر بالحرف وبالإضافة والتبعية، والمجاورة (109)، وإلى القول بجوازه ذهب السيوطي(110) والبغدادي(ت:1093هـ) (111)، وهذا ما جعل الدكتور عبدالعال سالم مكرم بعد استقرائه للشواهد، وأراء النحاة يقول: ((أصاب العكبري ... إذ بين أن الجوار أمر لا تنكره اللغة وما لم تنكره اللغة لا ينكره القرآن لأنه نزل بلغات العرب)) (112).

وأدلة المجيزين كثيرة، منها قوله تعالى: ( كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) (113) (فـ)عاصف) صفة للريح، فكان حقه الرفع، لكن جرّ لمجاورته (يوم) (114)  
قال الفراء: ((فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب (اليوم)؛ وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه)) (115)، ومنه قول الشاعر (116):

كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقِيهِ      كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

خفض (مزمل)، وهو نعت (كبير)، وهو في محل رفع، وخفض على الجوار، قال ابن هشام: (( فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض)) (117).  
ومنه قول الشاعر (118):

وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

إِذَا مَا الْعَانِبَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

ف (العين) لا تزجج، وإنما تكحل فردها على الحواجب؛ لأن المعنى يعرف (119) ولقد تأول المانعون شواهد الجر على الجوار بتقدير عامل محذوف معللين سبب العطف في الضاهد السابق الذكر : ((عطف العيون على الحواجب وليست مما يُزَجَّجُ إنما تكحل، ولكن عطفه عليه لاشتراكهما في التزيين بهما، فكذلك يحمل الغسل على المسح لاشتراكهما في باب الوضوء، وتقدير ما ذكرنا... على حذف فعل فيه (كله) على قدر معانيه، كأنه قال .. "وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ" ونحو ذلك من التقدير)) (120).

ويرى جمهور البصريين حصوله في النعت، لا العطف، وذلك لوروده في القرآن وفي الشعر والنثر (121)، والخليل يجيزه على شرط توافق الطرفين إفراداً، وجمعاً، ومن حيث التذكير والتأنيث، ومنعه في التنثية (122).

وأجازه سيبويه في النعت إن أمن اللبس، واتضح المعنى (123)، وذهب الأخفش (ت: 315هـ) إلى جوازه للضرورة (124)، وذهب ابن مالك (ت: 672هـ) إلى رأي سيبويه فقال: ((خفض خرب لأنه نعت ضب في اللفظ لمجاورته له وإنما هو في المعنى للجر ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس)) (125).

وممن يرى عدم حصوله من المحدثين إبراهيم أنيس حيث قال عن النحاة الذين أجازوا الجر على الجوار إنهم: ((قدموا على ما أخذوا به أنفسهم، وراحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة، لم تجر على سنن كلام العرب)) (126) والأصوب القول بأن الجر على الجوار شاذ لا يقاس عليه، ولا يكون في العطف، ولا يقع في القرآن؛ لأن الرأي بالعطف لفظاً ومعنى لا حاجة فيه إلى التقدير؛ ولأن العطف باللفظ على (أكواب) دون المعنى يوقع لبساً لا يتخلص منه إلا بالتقدير؛ لأن الولدان لا يطوفون بالبحور طوفهم بالأكواب، بالإضافة إلى أنه لم يقبل عند كثير من النحاة الجر على الجوار في (أرجلكم) وهي من باب عطف المفرد فمن باب أولى عدم قبول أن في (حور عين) خفض على الجوار وهي جملة، ووجود حرف العطف يمنع ويضعف رأي الجر على الجوار.

وعلى ذلك فإن الأصوب في قول العرب (جر ضبّ خرب) أنه يحمل على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه (127)؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه، فقد حكى اللحياني (ت: 220هـ) أن من العرب من يجزم ب(لن) وينصب ب(لم)، إلى غير ذلك من الشواهد التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها (128).

**2- الحال المعرفّة** : ومنه قول العرب (دخلوا الأول فالأول) (129)، وقد استدل به سيبويه على أن الحال قد تأتي معرفة، ويرى ابن الأنباري (ت: 577هـ) أن الحال إن



جاء معرفاً فهو شاذ؛ ((لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام، ... قولهم دخلوا الأول فالأول بالنصب هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه))<sup>(130)</sup>، ووجه العكبري إعراب (الأذل) على أن نصبه إما على أنه مفعول به لحال محذوف، أو هو حال و(ال) فيه زائدة<sup>(131)</sup>، فالحال إذا جاء معرفة فهو متأول عند البصريين<sup>(132)</sup>.

وذهب ابن خروف (ت: 609هـ) إلى أن الحال قد تأتي معرفة وليس ذلك قياساً، في حين يرى الشلوبين (ت: 645هـ) أنها قد تكون معرفة في حكم النكرة، فالأول مرتبان الترتيب المعروف، والترتيب هنا إنما هو وصف للترتب المحذوف والترتيب مصدر وقع موقع الحال<sup>(133)</sup>، أي نائب منابه، والحال إنما هي تبيين، وهذا معنى قوله: في حكم النكرة، أي: أن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة، إنما هو نائب مناب الحال والحال الذي ناب منابه نكرة<sup>(134)</sup>.

وقد أجاز يونس بن حبيب (ت: 182هـ) والكوفيون والبغداديون<sup>(135)</sup> أن تكون المعرفة حالاً إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع هذا نكرة، وأجازوا الحال المعرفة في مثل عبدالله المحسن أفضل من المسيء، والتقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل من إذا أساء<sup>(136)</sup>.

ومنه ما جاء في قوله - تعالى - : ( يَفْقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ )<sup>(137)</sup>، قرأ الحسن ( نُخْرِجَنَّ ) بنون العظمة وكسر ( الراء ) ونصب ( الْأَعَزُّ ) مفعولاً به ، ونصب الأذل على الحال بتقدير مضاف ، أي : كخروج أو كإخراج<sup>(138)</sup>، ويكون الحال قد جاء معرفة ، وهذا مخالف للقياس والسماع والقرآن لا يقاس على شاذ ، وقراءة الحسن من الشواذ لذلك حكم بشذوذ القول المسموع من كلام العرب ؛ لأن الأصل في الحال أن تكون نكرة سماعاً وقياساً<sup>(139)</sup>.

### النتائج :

- 1- اوردت كتب النحاة أقوال العرب مع غيرها من الشواهد النحوية وهذا يدل على أهميتها في التقعيد والاحتجاج.
- 2- ما حكاها النحاة من أقوال العرب واستشهدوا به أكثر من الأمثال
- 3- تنوع الحكم على هذه الأقوال عند النحاة ما بين ما عدوه شاذ، وآخر صح الاحتجاج به ، وآخر اختلفت آراؤهم في تأويله .
- 4- كثير من الأقوال المستشهد بها والمستأنس بها لم تنسب إلى قائلها إنما نسبت إلى مصادرها .

5- ونظرا لما سبق وجب الحث على دراسة أقوال العرب المنثورة في كتب النحاة الكوفيين والبصريين ومعرفة أحكامهم عليها، ونسبة الأقوال إلى المتكلمين بها .

## الهوامش :

### - القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- (1) ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي، د محمد ابراهيم عبادة، دار المعارف، ط الأولى 1980م 203، والاحتجاج بالشعر في اللغة : د محمد حسن جبل. دار الفكر، القاهرة، ط أولى 1998م . ص : 83.
- (2) ينظر: في أصول النحو العربي سعيد الأفغاني، مطبعة الكتب الجامعية القاهرة، ط الأولى 1994م 24
- (3) ينظر: المزهري في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1998م 211/1، 212، والاقتراح للسيوطي تحقيق محمود فجال، دار القلم لبنان، ط أولى 1989م 56، 57
- (4) ينظر: الخصائص لابن جني، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 2001م 5/2
- (5) ينظر: الاقتراح مرجع سابق، 22، 23، 24، وأسرار العربية لابن الأنباري، تح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق، ط الأولى 1957م 251
- (6) الصحابي في فقه اللغة، لابن فارس، منشورات مكتبة محمد بيضون سوريا، ط الأولى 1997م 30
- (7) ينظر: معاني القرآن الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، عالم الكتب بيروت، ط الثالثة 1983م 23/1، 59، 60، 134، 15/2، 305، ومعاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د عبد الأمير الورد عالم الكتب بيروت، ط الأولى 1985م 123/1، 140، 273، 123، 180، ، والكتاب سيوييه، تح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط الثالثة 1988م 279/1، 407/2، 409، 410، 395/1، 159/1، 295/1، والمقتضب المبرد، تحقيق عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط الأولى 1994م 31/1، 185/4، 116،
- (8) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 23/1، 59، 60، 134، 15/2، 305 ومعاني الأخفش مرجع سابق 123/1، 140، 273، 123، 180، والكتاب مرجع سابق 279/1، 407/2، 409، 410، 395/1، 159/1، 295/1، والمقتضب مرجع سابق 31/1، 185/4، 116، والخصائص مرجع سابق 76/1، 78، 240، والمحتسب لابن جني، نشر مجلس وزارة الأوقاف الكويتية، تحقيق: محمد أبو الفضل ط : الأولى 1990م 84/1، 85
- (9) الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم دمشق، ط الأولى 1989م . ص : 90
- (10) ينظر: الكتاب مرجع سابق 101/3، والهداية مكي القيسي ، تح مجموعة من الباحث بإشراف د الشاهد البوشخي، ط الأولى بالشارقة، 2008م 2148/3، والأصول في النحو، أبوبكر السراج، تح الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان، ط الثالثة 1996م 271/1، وشرح المفصل لابن يعيش، د . إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 2001م 78/8، وهمع الهوامع السيوطي، تح د عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، بلا 154/2



- (11) ينظر: معاني للفراء مرجع سابق 350/1، والهداية مرجع سابق 2148/3  
(12) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 350/1، والهداية مرجع سابق 2148/3  
(13) ينظر: الكتاب مرجع سابق 101/3، و الهداية مرجع سابق 2148/3، والأصول مرجع سابق 1/  
271 وشرح المفصل مرجع سابق 78/8، وهمع الهوامع مرجع سابق 154/2  
(14) من الآية (109) سورة الأنعام  
(15) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي البنا، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط الأولى 1975م 271  
(16) ينظر: الكتاب مرجع سابق 123/3، و الهداية مرجع سابق 2148/3  
(17) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د عبدالجليل شلبي، عالم الكتب بيروت، ط 1، 1988م 282/2  
(18) ينظر: الأصول مرجع سابق 271/1  
(19) ينظر: شرح المفصل مرجع سابق 78/8  
(20) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط السادسة 1985م 40/1  
(21) ينظر: همع الهوامع مرجع سابق 154/2  
(22) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 350/1  
(23) ينظر: المصدر السابق 350/1  
(24) ينظر: المحتسب مرجع سابق 180، 181/1  
(25) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان تح عادل عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 2001م 202/4  
(26) ينظر: إتحاف فضلاء البشر مرجع سابق 271  
(27) ينظر: البحر المحيط مرجع سابق 221/4  
(28) ينظر: الكتاب مرجع سابق 147/1، والأصول مرجع سابق 59/2، و أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة الخانجي القاهرة، ط الأولى 1993م 218/1، شرح الكافية الشافية لابن الحاجب، تح عبدالمنعم هريدي، مكتبة التراث الإسلامي الرياض، ط الأولى 1998م 425/1، والهمع مرجع سابق 112/1، 80/2، وخزانة الأدب، عبدالقادر البغدادي، تح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط الرابعة 1997م 470/7  
(29) ينظر: المسائل الملقبات في النحو لابن طولون، تح د عبدالفتاح سليم، مكتبة جامعة القاهرة، ط الأولى 2007م 31  
(30) ينظر: الأصول مرجع سابق 59/2، أمالي الشجري مرجع سابق 218/1، و حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1997م 237/1  
(31) ينظر: الكتاب مرجع سابق 147/1، مغني البيب مرجع سابق 58/1  
(32) ينظر: الهمع مرجع سابق 112/1، 80/2  
(33) من الآية (32) سورة الجاثية  
(34) ينظر: الهداية مرجع سابق 6800/10  
(35) من الآية (32) سورة الجاثية  
(36) ينظر: إعراب القرآن للنحاس تح عبدالمنعم خليل، دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى 1421هـ 155/4  
(37) من المتقارب ديوان الأعشى، تحقيق د محمد حسين، المطبعة النموذجية القاهرة ط الأولى

- (38) ينظر: شرح المفصل مرجع سابق 107/7، وحرزاة الأدب مرجع سابق 374/3  
 (39) ينظر: الهداية مرجع سابق 6800/10  
 (40) ينظر: إعراب القرآن مرجع سابق 155/4  
 (41) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1998م 398/1، مغني اللبيب مرجع سابق 389  
 (42) ينظر: المسائل لابن طولون مرجع سابق 42  
 (43) ينظر: الكتاب مرجع سابق 337/1، و الكامل محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي بيروت، ط الثالثة 1997م 177/1، والأصول مرجع سابق 255/2،  
 (44) ينظر: الكامل مرجع سابق 177/1  
 (45) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني، تح محمد خفاجي، دار الجيل بيروت، ط الثالثة 1993م 97/1  
 (46) ينظر: الكتاب مرجع سابق 337/1  
 (47) الكامل مرجع سابق 177/1  
 (48) ينظر: الأصول مرجع سابق 255/2  
 (49) ينظر: البحر المحيط مرجع سابق 243/2  
 (50) ينظر: الكشاف، للزمخشري تح خليل شيحا، دار المعرفة بيروت، ط الأولى 2002م 525/1، 35/4.  
 (51) من الآية (33) سورة سبأ  
 (52) الهداية مرجع سابق 9/ 5929  
 (53) ينظر: الكتاب مرجع سابق 3/ 173، 172، والهداية مرجع 394/1، وشرح الكتاب للسيرافي، تح أحمد حسن، وعلي سيد، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 2008م 57/4، والأصول لابن السراج 213/2، وأمالى الشجري مرجع سابق 335/2، وشرح المفصل مرجع سابق 97/8  
 (54) ينظر: الكتاب مرجع سابق 3/ 173، 172، وشرح السيرافي مرجع سابق 57/4، وأمالى الشجري مرجع سابق 335/2،  
 (55) ينظر: الكتاب مرجع سابق 484/1  
 (56) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تح، د محمد يوسف عمر، جامعة قاريونس ليبيا، ط الأولى 1975م 374/2  
 (57) ينظر: المقتضب مرجع سابق 282/3، ومغني اللبيب مرجع سابق 44/1  
 (58) مغني اللبيب مرجع سابق 44/1.  
 (59) ينظر: حاشية الصبان مرجع سابق 104/3  
 (60) ينظر: التسهيل مرجع سابق 176  
 (61) الهداية مرجع سابق 394/1  
 (62) ينظر: نتائج الفكر، السهيلي، تح عادل أحمد، وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1992م 209، 210  
 (63) سورة السجدة الأيتان (2) و(3)  
 (64) ينظر: الكتاب مرجع سابق 172/3  
 (65) ينظر: الكتاب مرجع 393/1، الهداية 6610/10  
 (66) ينظر: الكتاب مرجع سابق 393/1، والأصول مرجع سابق 30/2، وشرح المفصل مرجع سابق 91/1، ضياء السالك لأوضح المسالك، لابن هشام، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة بيروت، ط الأولى 2001م 143/1، و | 187 | العدد الخامس عشر - نوفمبر 2021



- (67) ينظر: شذور الذهب لابن هشام، محمد أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى 2001م  
235
- (68) أسرار العربية مرجع سابق 76
- (69) سورة الشورى الآية (43)
- (70) اللباب مرجع سابق 139
- (71) ينظر: شرح الجمل مرجع سابق 334/1، والهمع مرجع سابق 15/2
- (72) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري دار المعرفة مصر ط الأولى 2003م 164،  
والمغني مرجع سابق 471، 472.
- (73) ينظر: شرح المفصل مرجع سابق 91/1.
- (74) سورة الشورى الأيتان (40) و(41).
- (75) من الآية (26) من سورة الأعراف
- (76) سورة الواقعة الآية (8)
- (77) ينظر: شرح المفصل مرجع سابق 91/1
- (78) ينظر: شرح الكافية للرضي مرجع سابق 92/1
- (79) سورة الشورى الآية (43)
- (80) ينظر: معاني القرآن للأخفش مرجع سابق 511، 512
- (81) ينظر: إعراب القرآن مرجع سابق 61/4
- (82) ينظر: الكشاف مرجع سابق 235/1
- (83) ينظر: تفسير الرازي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى 1981م 182/27
- (84) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود؛ دار إحياء التراث العربي  
بيروت بلا 35/8.
- (85) الهداية مرجع سابق 6610/10
- (86) ينظر: البحر المحيط مرجع سابق 345/9
- (87) ينظر: الدر المصون، تح علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى  
1993م 563/9
- (88) ينظر: روح المعاني للأوسى، تح علي عبدالباري عطية، دار العلمية بيروت، ط الأولى 1415هـ  
74، 75/14
- (89) من الآية (186) من سورة آل عمران
- (90) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 476/1
- (91) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح سعد كريم، دار اليقين مصر، ط الأولى 2001م  
107
- (92) الكتاب مرجع سابق 64/3، 65
- (93) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني، تح حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط  
الأولى 200م 226/1
- (94) ينظر: المصدر السابق 226/1.
- (95) ينظر: الكتاب مرجع سابق 436/1، معاني الفراء مرجع سابق 75/2، والخصائص مرجع  
سابق 191/1، 192، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تح محيي الدين عبدالحميد، المكتبة  
العصرية مصر، ط الأولى 2003م 436/1 وشرح المفصل مرجع سابق 79/1، والهمع مرجع  
سابق 304/4، وخزانة الأدب مرجع سابق 88/5

- (97) ينظر: الكتاب سيبويه 67/1، 437  
 (98) ينظر: المصدر السابق 209/1  
 (99) ينظر: الكتاب مرجع سابق 436/1، و شرح المفصل مرجع سابق 79/1، والهمع مرجع سابق 304/4  
 (100) الكتاب مرجع سابق 436/1، 437  
 (101) من الآية(6) من سورة المائدة  
 (102) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط الثانية 1979م ، 622 ، وإتحاف فضلاء البشر مرجع سابق 251  
 (103) ينظر: حجة القراءات مرجع سابق 695  
 (104) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 123/3  
 (105) ينظر: التبيان في إعراب القرآن مرجع سابق 1200/2  
 (106) ينظر: الإنصاف مرجع سابق 602، والهمع مرجع سابق 440/2، وحاشية الصبان مرجع سابق 57/3  
 (107) شرح المفصل 1 مرجع سابق/79.  
 (108) إملاء مامن به الرحمن للعكبري، تح عبدالإله نبهان، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1979م/209، 208  
 (109) ينظر: شرح الكفاوى على متن الأجرومية، دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة، بلا 115، 114  
 (110) ينظر: الهمع مرجع سابق 441/2  
 (111) خزنة الأدب مرجع سابق 99/5  
 (112) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية عبدالعال سالم مكرم مطبعة الصباح الكويت، ط الأولى 1999م 73  
 (113) من الآية (18) من سورة إبراهيم  
 (114) ينظر: إعراب القرآن مرجع سابق 367/2، 423، 766.  
 (115) معاني الفراء مرجع سابق 72/2  
 (116) من الطويل ديوان امرؤ القيس تح محمد أبو الفضل، دار المعارف مصر، ط الثالثة 1969م 25  
 (117) مغني اللبيب مرجع سابق 669  
 (118) من الوافر ديوان الراعي النميري جمع وتحقيق ناصر الحاني دار الفكر بيروت ، ط الأولى 1969م 156  
 (119) ينظر : الإنصاف مرجع سابق 610/2، والخصائص مرجع سابق 432/2  
 (120) الهداية مرجع سابق 1616/3  
 (121) ينظر: الهمع مرجع سابق 440/2  
 (122) ينظر: الكتاب مرجع سابق 436/1  
 (123) ينظر: الكتاب مرجع سابق 436/1  
 (124) ينظر: معاني الفراء مرجع سابق 277/1  
 (125) شرح الكافية مرجع سابق 1166/3، 1167  
 (126) أشتات في اللغة والأدب إبراهيم السامرائي، دار الكتب والوثائق القومية بغداد، ط الأولى، 2001م . ص: 176  
 (127) ينظر: الهداية مرجع سابق 1614/3  
 (128) ينظر : الإنصاف مرجع سابق 2 | 189 | العدد الخامس عشر - نوفمبر 2021



- (129) ينظر: الكتاب مرجع سابق 398/1، و الهداية مرجع سابق 7489/12، وشرح الكافية للرضي  
مرجع سابق 203/2، وأوضح المسالك مرجع سابق 130/1، والهمع مرجع سابق 272/1، 19/4،  
وحاشية الصبان مرجع سابق 89/3
- (130) البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، تح طه عبدالحميد طه، الهيئة العامة المصرية  
للكتاب، ط الأولى 1980م 441/2
- (131) ينظر: التبيان في غريب القرآن مرجع سابق 1224/2
- (132) ينظر: البحر المحيط مرجع سابق 247/8
- (133) ينظر: شرح الجمل مرجع سابق 380/1
- (134) ينظر شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين، تح تركي العتيبي، مكتبة الرشد الرياض، ط  
الأولى 1993م 727/2
- (135) ينظر: الهمع مرجع سابق 18، 19/4
- (136) ينظر توضيح المقاصد بشرح ألفية مالك للمراذي، تح عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر  
العربي بيروت، ط الأولى 2008م 137/2
- (137) من الآية (8) من سورة المنافقين
- (138) ينظر: إتحاف فضلاء البشر مرجع سابق 543
- (139) ينظر: الهداية مرجع سابق 7489/12